عليه وهو قادر على اداءه فلا يحل له ترك قدر الحاجة كالنفقة على الحال

فصل وان وطيها في الفرج فقد اوفاها احقها وسقط الايلاء

واداه ان يغيب الحشفة في الفرج فان الحكم الوطي يتعلق به فان وطيها

في الموضع المكروه او وطيها فيما دون الفرج لم يتعلق به لعدم الضرر ولا يسقط

به الوطي في الفرج وان وطيها في الفرج فان كان اليمين بالله عز وجل فعليه

يلزمه الكفارة فيه قولان قال في القديم لا يلزمه لقوله عز وجل فان فاءوا

فان الله غفور رحيم وتعلق المغفرة بالفيء دل على انه قد استدرك ما

الكفارة وقال في الجديد يلزمه الكفارة وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه

وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير

وليكفر عن يمينه ولانه حلف بالله وحنث فلزمه الكفارة كما لو حلف

على ترك الصلاة فصلاها واختلف في موضع القولين فمنهم من قال القولان

فيمن جامع وقت المطالبة فاما اذا وطيء بعد التربص فانه يجب عليه الكفارة

قولا واحدا لان بعد المطالبة الفيء واجبة فلا تجب بها كفارة كالحالف

عند التحلل ومنهم من قال القولان في الحالين ويخالف كفارة الحج فانها تجب

بالمحظور والحالق المحظور هو الحالق في حال الاحرام فاما الحالق عند التحلل

فهو مثل وليس كذلك كفارة اليمين فانها تجب بالحنث والحنث بالواجب

كالحنث بالمحظور في ايجاب الكفارة وان كان الايلاء على عتق وقع بنفس

الوطي لانه على معلق على شرط فوقع بوجوده وان كان على نذر عتق او نذر صوم

او صلاة او التصدق بمال فهو بالخيار بين ان يفي بما نذر وان يكفر كفارة يمين لانه نذر

على وجه اللجاج والغضب فخير فيه بين الكفارة وبين الوفاء بما نذر وان كان الايلاء

على الطلاق فيما لو طلقها ثلاثا لانه طلاق معلق على شرط فوقع بوجوده وهل يمنع

قبل الوطي فيه وجهان احدهما وهو قول ابي علي بن خيران انه يمنع من وطيها لانها

تطلق قبل ان يتزع فمنع منه كما يمنع في شهر رمضان الصحيح وهو الذي ان

تطلع الفجر قبل ان يتزع والثاني وهو المذهب انه لا يمنع لان الايلاء

يصادف النكاح والنهي يصادف غير النكاح وهو النزع وذلك

ترك الوطي وما تعلق التحريم بفعله لا يتعلق بتركه ولهذا لو حلف لا يتكلم

دائما ولا نقم فيها جاز ان يدخل ثم يخرج وان كان الخروج في حال الحظر واما

مساءة الصوم فقد ذكر بعض اصحابنا انها على وجهين احدهما

لا يمنع فلا فرق بينه وبين مسئلتنا فعلى هذا لا يزيد على تغييب

الحشفة ثم يتزع فان دعاه دكل واستدام لم تجب عليه الحد لانه وطي

اجتمع فيه التحليل والتحريم فلم تجب به الحد وهل تجب به المهر فيه

وجهان احدهما تجب كما تجب الكفارة على الصائم اذا اكل قبل الفجر

واستدام بعد طلوعه والثاني لا تجب لان ابتداء الوطي يتعلق به

الوجوب بالنكاح لمن المهر في مقابلة كل وطي حلال في النكاح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)